بيئة كربلاء لـ (المدى):

الاحتباس الحراري يهدد مناطقنا بوقوع زلازل وكوارث بيئية متوقعة

لم يكن احد يسمع قبل عام ٢٠٠٣ بأهمية البيئة وان هناك دوائر لها بل وزارة حتى انتبه الجميع إلى إن البيئة تعني الحياة وهي ليست مفردة خالية تعني الفراغ المحيط بالإنسان بل هي العناصر الداخلة في حياة الإنسان وأصبحت حتى الصناعة في العالم الحديث تتعاطى مع البيئة على إنها شريك في كل سياسة تتبعها زيادة على ذلك فقد شكلت جمعيات تسمى أصدقاء البيئة من أولى مهامها التصدي لكل ما من شأنه إن يخلخل توازنها.

كربلاء/ المدى

والبيئة لا تعني المستوى الصحي فقط ولكن المستوى المعيشي أيضا فالبيئة نظام واحد يجمع التأثيرات الصحية والنفسية والاجتماعية إضافة إلى التأثيرات المحيطة وهذا كله بنسبة واحدة لا يمكن فصلها..وعلى الرغم من كل ذلك إلا أن بيئتنا في العراق وفي كربلاء ما تزال تنشد النهوض بواقعها من خلال تعاون كل الجهات المسؤولة سواء كانت حكومية أم غير حكومية وللتعرف على ما قدمته دائرة البيئة في المحافظة.

(المدى) التقت مدير بيئة كربلاء المهندس وائل جبار وسألناه:

×هل لك أن تعطينا نبذة مختصرة عن عمل دائرة البيئة ؟

– دائرة بيئة كربلاء تابعة إلى وزارة البيئة وقد تأسست بعد سقوط الطاغية وعملها الرئيس يتمثل بالرقابة على كل الأنشطة الإنسانية التي تسبب التلوث للبيئة، كذلك تمثل الدائرة جهة استشارية للمشاكل التي يسببها التلوث بصورة عامة وإيجاد الحلول المناسبة لها وعملنا من خلال التعاون مع مختلف دوائر الدولة وخاصة الخدمية منها وبإشراف مباشر من قبل الجهات التنفيذية المتمثلة بالإدارة المحلية للمحافظة.

×ما أهم المشاريع التي نفذتها المديرية خلال الفترة الماضية؟

– إن المشاريع التي نفذتها دائرتنا كثيرة إلا إن تخصيصاتها من قبل وزارة البيئة بمعنى إن التمويل لتلك المشاريع تمويل مركزي وليس على تنمية الأقاليم مثل توسيع نقاط مسح المصادر المائية وإنها تؤخذ على جميع المصادر المائية من انهار ومبازل وبحيرات يتم من خلالها فحص نوعية المياه من حيث اللون ورصدها للتلوث أو مناطق أو مصادر التلوث، كذلك توسيع مناطق رصد الطيور المهاجرة وهو موضوع مهم جدا خاصة في ما يتعلق بمرض إنفلوانزا الطيور ناهيك عن المراقبة المجهرية المستمرة لمياه الشرب والرقابة الصناعية على مياه الشرب المصنعة في حين لا يوجد هناك الكثير من المشاريع لدائرة البيئة وكان اكبر مشروع قدم للمجلس هو مشروع محطات رصد تلوث الهواء والذي يكلف مليار دينار عراقي مع العلم إن باقي المحافظات بشكل عام قبلت مشاريع كبيرة من مديريات البيئة وخاصة مثل مشروع كهذا ومحطة مراقبة المياه لأهميته الكبيرة.

×ما أهم المعوقات والعراقيل التي وقفت بوجه تنفيذ مشاريع الدائرة؟

– توجد هناك الكثير من المعوقات منها ما يتعلق بهيكلية الوزارة ومنها ما يتعلق بعدم تعاون الدوائر ، نعم هناك تعاون من بعض الدوائر الخدمية في المحافظة وهناك جهود للنهوض بالواقع البيئي في المحافظة لكن من وجهة نظرنا هذه الجهود إذا توحدت تظهر بأكثر فعالية وتلاحظ قصور من جهات معينة وذلك القصور ربما كان غير مقصود وإنما نتيجة التراكمات الإدارية والنظام الإداري العام وأحيانا التخصيصات المالية وعدم الفهم الحقيقي لأبعاد المشكلة بالرغم من إن المحافظ يكرر مرارا أهمية وأبعاد موضوع البيئة على مسامع كل من يهمه الأمر وصاحب علاقة بهذا الموضوع في سبيل رفع الوعي البيئي لهذه الفئات لكن الموضوع يحتاج إلى كثير من الوقت لكي يعي المسؤول قبل المواطن أهمية الموضوع مع إيماننا المطلق إن المواطن العراقي تجاوب كثيرا بل أكثر من تجاوب المسؤولين تجاه موضوع البيئة، وأريد أن أبين مسالة مهمة هي إن موضوع الاهتمام بالبيئة موضوع مجتمع قبل أن يكون موضوع مؤسسات دولة لذلك ترى ارتفاع أهمية مثل موضوع كهذا في الدول المتقدمة بالرغم من عدم وجود مؤسسات حكومية بحجم وضخامة ما لدينا من مؤسسات.

×هل هناك تلوث بيئي في كربلاء وما أسبابه إن وجد؟

– إن التلوث البيئي لا يخفى على أحد وهو موضوع ظاهر ولكنه غير مرصود بالدقة العلمية التي نتمناها ولكن هو ظاهر للعيان وبإمكان أي مواطن رصده والموضوع متعلق بالدرجة الرئيسة بمدى توفير الخدمات والتلوث يرجع إلى مصادر متعددة منها الأبخرة المتصاعدة من عوادم السيارات ومعامل الطابوق ودخان المولدات لعدم كفاءتها وقدمها كل هذه العوامل أدت إلى زيادة التلوث في البيئة، إضافة إلى أن المحافظة محاطة بعدة معامل ومصانع يكثر فيها الدخان ويؤثر في بيئة المحافظة.

×ما الحلول التي تحتاجها المدينة؟

– في سبيل معالجة هذه الحالات المذكورة يجب زيادة الغطاء النباتي حصرا وقد مللنا من كثرة تكرارنا لهذه المفردة التي هي زيادة المساحات الخضر نتيجة لعدم فهم الصورة الأكبر ووضوحها من الإطار الحقيقي لها حيث إن الكارثة البيئية عندما تحدث (لا سامح الله) ستكون اكبر بكثير مما يتصور الكثير من أنها مسالة مشابهة لما يحدث على سبيل المثال عند انتشار مرض وبائي، فالمرض الوبائي قد يجتاح مجتمعاً معيناً ولن يتاح للجهات المعنية السيطرة على الأمراض البيئية لهذا هي دعوة إلى زيادة المساحات الخضر فهذه المساحات تعتبر صمام أمان للكارثة البيئية المتوقع حدوثها في العالم ألا وهي ظاهرة التغيير المناخي وزيادة ظاهرة التصحر وقلة الغذاء (المجاعة) والفيضانات واكتساح مياه البحار لمساحات شاسعة من اليابسة حتى إن من المحتمل غياب قارة استراليا من وجه الأرض فهذا هو حجم الصورة والإطار الذي يجب أن توضع فيه مسالة ظاهرة الاحتباس الحراري وان كل ما نطلبه من المسؤولين زيادة المساحات الخضر في مدننا وتخصيص الكثير من الموارد المالية لمثل مواضيع كهذه، ولكن يجب أن نحث المواطن العراقي على زيادة أي مساحة خضراء وزيادة أعداد الشتلات بأي شكل حتى وان كانت على شكل سنادين والمهم في الموضوع هو سحب اكبر كمية ممكنه من غاز ثاني أوكسيد الكاربون وتعويضه بالأوكسجين من خلال عملية التركيب الضوئي الذي تقوم به النباتات وعلى هذا الأساس كان لا بد لنا أن نكرر دائما أهمية زراعة الشتلات وزيادة المساحات الخضر وهذا هو الأسلوب الصحيح الذي يتوجب على المواطن فهمه لأهمية المساحات الخضر.

×ما آراؤكم ومقترحاتكم للمستقبل البيئي البعيد؟

– لقد اقترحنا على المحافظ تشكيل خلية للطوارئ وفعلا تمت الموافقة وأوعز بانضمامنا إلى تلك الخلية ولدينا مقترحات كثيرة منها تفعيل دور الدائرة في ما يخص التنبؤ أو الرصد المسبق للأعاصير والزلازل نتيجة للتوقعات واحتمالية حدوث مثل هكذا كوارث بيئية وفي زمن قريب جدا في مناطقنا نتيجة لظاهرة الاحتباس الحراري والتغير المناخي وأطالب جميع المهتمين بهذا الموضوع لزيادة الإطلاع على المستجدات في هذا المجال من خلال الوسائل المناخية الكثيرة والمتوفرة حاليا والكتابة والنشر لوضع الإطار للصورة الحقيقة لهذا الموضوع أمام المواطن لكي يعي دوره المهم والكبير من تحسين الواقع البيئي، إضافة إلى التأكيد على أهمية الإعلام في الجانب البيئي.

من الداخل

من لا يجد فرصة للسرقة يدعي الشرف

هادي جلو مرعي

الحديث عن الفساد يثير الألم، ويدفع الى جدل يبدو عقيماً في احيان..

وكنت كتبت عن هذه الافة، وعن اهمية الحراك الجاد لتطويق مكامن المفسدين والبؤر التي تهدر الكيان الاقتصادي والاخلاقي للمجتمع. ولقيت الثناء من البعض والتشكيك من آخرين.

وعندنا في العراق ثقافة سائدة (التشكيك)، فما من كاتب او مثقف او مهتم تحدث عن ضرورة محاربة الفساد والمفسدين الا وتلقى نصحاً من هنا وهناك، وكنت واحداً من هؤلاء..

احد الناس اسمه جواد محمد، ويعيش في الهند –على ما يبدو– بعث لي برسالة عبر البريد الالكتروني، فيها قدرمن الجد وبقدره من السخرية، وختمها بدعاء غير جاد.. ويقول فيها.. هناك مثل صيني شهير (من لا يجد فرصة للسرقة يدعي الشرف).. ادعو الله ان يرزقك الفرصة للسرقة قبل ان تموت وان يحشرك معي.

هذا فيه من الصحة الكثير، لجهة ان الذين انتقدوا هارون الرشيد رد عليهم رجل رشيد بالقول.. ماذا لو عرضت عليكم دنيا هارون.. ولابد ان يحتكم الانسان الى الواقع ليحكم بعدها، فليس يؤخذ بذم المفلس للمفسد وسارق المال العام.. وماذا لو اتيحت الفرصة لهذا المفلس ان يكون مسؤولاً عن مرفق عام وتكون الاموال تحت امرته، ترى ماكان سيفعل.

والحق ان هذا المرض الخبيث يمكنه تدمير الحياة، فالمشاريع الخدمية، وتحقيق المصالح العامة لا تتم، ما دام المفسدون يسارعون الى سرقة المخصصات المالية، او التواطؤ مع بعض المقاولين لبيع العقود الاستثمارية

ولست ادفع عن نفسي تهمة، لم ارتكبها، مثلما اني قد عشت تجربة ورود الاموال الي واحتسبت عند الله حاجتي، فليس من خير في رجل يسرق اموال العامة، ثم يغتني بها.

لكن الراجح من القول ان نقول.. لابد من تجاوز مرحلة النقد وفضح المفسدين في وسائل الاعلام ومن خلال الكتابة، الى مرحلة اصدار القوانين الحازمة والرادعة وملاحقة سراق المال العام، على ان تكون وسائل الاعلام، عضداً للاجهزة التشريعية والتنفيذية، لتشن حملة واسعة وصادقة للسيطرة على وباء الفساد ومكافحته.

والحق ان هذا المرض الخبيث يمكنه تدمير الحياة، فالمشاريع الخدمية، وتحقيق المصالح العامة لا تتم، ما دام المفسدون يسارعون الى سرقة المخصصات المالية، او التواطؤ مع بعض المقاولين لبيع العقود الاستثمارية، كذلك التغاضي عن فساد القائمين على بعض تلك المشاريع، فتجد كثيراً منها معطلة، او منجزة دون اكتمال، وبعضها مخرب، ومنها ما يذهب الى اشخاص غير كفوئين ولا يملكون الأهلية.

وليس من يقع عليه الضرر سوى المواطن الذي ينتظر ان تتحسن الخدمات في مجالات عدة، شخصت وجرى فيها الحديث من سنين.

تربية قضاء الحي لـ(المدى)

ضرورة تقويم الهيئات التعليمية على ضوء نسب النجاح

واسط/ حامد المياحي

ذكر مدير تربية قضاء الحي – في محافظة واسط، ان الواقع التربوي والتعليمي حسب المعايير العالمية في عموم البلاد دون الطموح لكن حسب كثير من المؤشرات نجد أن هذا الواقع في مديريتنا أفضل نسبياً من مناطق أخرى ولكن ما موجود هو دون طموحنا في أن تحصل ثورة تربوية شاملة تتناسب وتنسجم مع التحول نحو التربية الديمقراطية في كل أبعادها .

وقال حيدر سادة عيدان في حديث خص به (المدى)– ان انجازاتنا على مستوى الأعمار تم بناء عدد من المدارس بعد سقوط النظام داخل المدينة

وعلى مستوى المناهج فقد اكد قيام الوزارة بجملة من التغييرات منها الخطة الدراسية وتخفيض عدد الحصص الأسبوعية للمراحل الدراسية كافة وبشكل واقعي يتناسب مع ساعات الدوام وحسب توفر الأبنية المدرسية ونطمح في إحداث انجازات أخرى.

وأشار الى مستوى تدريب الهيئات التعليمية والتدريسية فقد بلغ عدد المتدربين (١٢٠٠) شمل جميع العلوم والمعارف والإدارة المدرسية منذ افتتاح مديريتنا وحتى الان، وتم افتتاح قاعة لتدريب منتسبينا على الحاسوب وبالتعاون مع فريق الاعمار (P.R.T) كما تم وبالتعاون مع المجلس البلدي في قضاء الحي افتتاح مركز للصم والبكم في مدرسة العزم وتم إقامة العديد من الحلقات النقاشية والدروس التدريبية بالتعاون مع مديرية الإشراف التربوي والاختصاصي.

وأكد إن المعوقات التي تعترض عملنا كثيرة ولعل أهمها ضعف الأسس التي يُمكن أن تبنى عليها المؤسسة التربوية بشكلها المؤسساتي برغم العمر الزمني الطويل لتأسيسها مما يَحول دون البناء الهرمي الذي يستند بعضه الى البعض الأخر بشكل سليم إضافة إلى أننا نجد بطئ في كثير من التشريعات التربوية التي يُفترض ان تكون من المقومات نحو توجيه العملية التربوية نحو تحقيق أهدافها الوطنية وبسبب عدم تشريع القوانين التي تستند إلى الدستور والعمل بالتشريعات السابقة يخلق فراغاً قانونياً ونأمل من الجهات التشريعية الإسراع بانجاز مهامها .

وافاد ان مستوى الأبنية المدرسية في القضاء اقل بكثير من الحاجة حيث لا توجد بناية إلا وقد شُغلت من مدرستين لتلافي النقص الحاصل وعلى الرغم من ازدواج المدارس فمازالت الكثير من مدارسنا في المناطق الشعبية مكتظة بالتلاميذ لا مجال لشطرها كما حُرمت أحياء مثل حي الحرية والعسكري من وجود مدرسة ثانوية بسبب عدم وجود بناية مستقلة.

وهناك تعاون ايجابي مع مؤسسات المجتمع المدني، فقد تم وبالتعاون مع هذه المؤسسات من إقامة مراكز لمحو أمية الكبار كذلك تم إقامة دورات وبالتعاون مع منظمة الهلال الأحمر.

وعن أهم المشاريع المهمة التي نفذتها المديرية أضاف انه تم تأهيل بناية إعدادية الحي للبنين كذلك تم وبالتعاون مع منظمة المرسي كور مركز الامتياز من إقامة عدة دورات لتعليم الحاسوب ومنح شهادات كذلك تم وبالتنسيق مع الفرق الصحية زيارة العديد من المدارس وتلقيح التلاميذ والطلبة باللقاحات ضد الأمراض السارية وتم إقامة المعارض السنوية للنشاط الفني كذلك مسابقة تلاوة القران الكريم وحفظه ومهرجانات الخطابة وقد تم توزيع الجوائز على الفائزين .أما على مستوى النشاط الرياضي فقد أقيمت السباقات للألعاب الرياضية المنظمة كافة ولجميع المراحل الدراسية .

وعن حجم التخصيصات المالية أفاد بانه لا توجد لدينا قناعة بالتخصيصات ولاسيما إذا ما قورنت تخصيصاتنا بوزارات أخرى وحجم المسؤوليات الملقاة على عاتقها إلا أننا نرى بان لا يكون ذلك مدعاة للتقاعس عن أداء مهامنا الرسالية فيجب العمل بالممكن أملين إن تكتمل مراحل تطبيق الخطط المرسومة لتطوير العملية التربوية.

وحدد عدد المدارس التابعة لمديرية تربية القضاء ٤ رياض الأطفال و ١٣٢ مدرسة ابتدائية و٢٩ مدرسة متوسطة وإعدادية متوزعة بين مركز قضاء الحي وأريافه ونواحيتي الموفقية والبشائر وأريافها وأول مرة بعد افتتاح مديريتنا بادرنا بافتتاح خمس مدارس متوسطة في الريف إضافة إلى مدرستين تكميليتين ولأجل تسهيل مهمة أبنائنا من سكنة الأرياف بالاستمرار بالدراسة ولدينا مشاريع لافتتاح مدارس أخرى بإذن الله في العام القادم أما بالنسبة للمدرس الطينية فمازالت لدينا مدارس طينية وخطة عام ٢٠٠٩ الطموحة إن يعاد بناؤها بالطابوق في هذا العام أملين أن تتحقق هذه الخطة بالكامل .

واختتم حديثه مازلنا نطمح بإحداث تغييرات تتناسب مع رغبتنا بان يأخذ الجانب التربوي دوره الصحيح في قيادة التغيير الاجتماعي ودور المرشد بالتغيير السياسي والاقتصادي ولأجل أن يحصل ذلك لابد من إعادة تقويم المؤسسة التربوية وفق المعايير العلمية الدقيقة وان تقوم بتحقيق أهدافها لأجل الوقوف على الأخطاء وتجاوزها وبشكل مبكر بعيدا عن حالة النقد العام وإطلاق العبارات الانفعالية الآنية . ويجب أن نؤمن بوجود أخطاء ترافق العملية التربوية حاليا و بإمكانية إيجاد الحلول لها بما يؤمّن تجاوزها وفق رؤية وطنية ويأتي ذلك من خلال دعم الباحثين في المجال التربوي ولقد قدمنا العديد من المقترحات لحل بعض المشاكل التربوية ومنها إعادة النظر في آليات انتقاء المعينين الجدد من بين المتقدمين للتعيين وأردنا أن يتم تحديد الحاجة للملاك بمراعاة جنس المتقدمين إضافة إلى موقع سكناهم لا على أساس اعتبار المعدل ليكون هو المحدد الأول كما طرحنا بضرورة إعادة النظر في تقويم الهيئات التعليمية والتدريسية والإدارات المدرسية في ضوء نسب نجاح الامتحانات العامة وطرحنا ضرورة إعادة النظر وبصورة عامة في جميع المعايير التي يتم تقويم العاملين بها والدوائر وبشكل عام.

مدارسنا مكتظة بالتلاميذ ولا مجال لشطرها

هيئة الاستثمار تدعو الشركات الى إنجاز المراحل المتبقية في مصفى ميسان الكبير

ميسان/ رعد شاكر

وجه رئيس هيئة الاستثمار في محافظة ميسان الدعوة الى جميع الشركات العالمية والمحلية الى الاستثمارفي انشاء مصفى ميسان الكبير بعد انجاز المرحلة الاولى منه من قبل وزارة النفط .

وقال علي وارد: ان هناك بعض المشاريع الستراتيجية التي تنظم ضمن الخارطة الاستثمارية في العراق ومن اهم المشاريع الموجودة في هذه الخارطة هو مشروع مصفى ميسان الكبير الذي تم تنفيذ المرحلة الاولى منه من قبل وزارة النفط وبدورنا ندعو جميع الشركات النفطية العالمية والعربية المتخصصة في الصناعات التكريرية لغرض اغتنام الفرصة للاستثمار في هذا المجال.

وأضاف وارد: هذا المشروع يعتبر من ناحية الصناعة النفطية مشروعاً مهماً كونه سيزيد من الطاقة الانتاجية ويسد حاجة المحافظة فضلا عن تغطية احتياجات المحافظات المجاورة.

مشيرا الى ان المشروع سيشغل أعداداً كبيرة من العاملين وبهذا يكون قد حقق واحداً من اهم اهداف قانون الاستثمار المتمثل في القضاء على البطالة وكذلك سيسهم في جذب الفنيين والخبراء الموجودين في المحافظة والبلد.

وأبدى رئيس هيئة الاستثمار في ميسان استعداد الهيئة لتقديم التسهيلات كافة والدعم للمستمر من اجل انجاح هذا المشروع.